العرب
الخميس 2020/10/29
السنة 43 العدد 11865

انعدام الشفافية يعقّد مهمة تدقيق حسابات مصرف لبنان

«ألفاريز أند مارسال» لم تتلق جميع المعلومات التي تطلبها لكشف ملابسات الانهيار المالي

يعقّد انعدام الشفافية وتضارب المعلومات مهمة شركة ألفاريز أند مارسال في تدقيق حسابات المصرف المركزي اللبناني الذي توجّه إليه اتهامات بشأن مسؤوليته عن انهيار النظام المالي، حيث يشكل ذلك حجرة عثرة أمام استكمال الأبحاث وبدء الإصلاح على قواعد مستدامة.

بيروت - عرقل عدم توفير جميع المعلومات بخصوص حسابات المصرف المركزي اللبناني مهام شركة ألفاريز أند مارسال التي تتولى التدقيق في ملابسات انهيار النظام المصرفي والمالي الذي تسبب في دمار الاقتصاد.

وتفيد ثلاثة مصادر مطلعة أن شركة ألفاريز أند مارسال لاستشارات إعادة الهيكلة لم تتلق بعد جميع المعلومات التي طلبتها لإجراء تدقيق في حسابات مصرف لبنان المركزي.

وكانت الحكومة اللبنانية استعانت بالشركة المتخصصة هذا العام لمراجعة حسابات البنك المركزي في وقت تكابد فيه البلاد انهيارا ماليا غير مسبوق. وأحجمت ألفاريز ومارسال عن التعليق.

وكان البنك المركزي قال هذا الشهر، إنه قدم "جميع الوثائق والمعلومات التي تسمح بها القوانين اللبنانية".

إبراهيم كنعان

العقد تحكمه القوانين التي تتضمن السرية المصرفية

وعصفت الأزمة اللبنانية بالعملة المحلية وأقعدت البنوك وتسببت في تخلف عن سداد الديون السيادية. والتدقيق مطلب رئيسي لصندوق النقد الدولي والمانحين الأجانب، لاسيما فرنسا، التي تضغط على الدولة المثقل بالديون لمعالجة الهدر والفساد.

وأبلغ مسؤول لبناني ومصدران آخران مطلعان رويترز الأربعاء بأن فريقا من ألفاريز أند مارسال، زار بيروت هذا الشهر، لم يتلق جميع المعلومات التي طلبها من البنك المركزي.

وقالت المصادر، التي طلبت عدم كشف هويتها نظرا لحساسية الموضوع، إن البنك تعلل باعتبارات القانون والسرّية المصرفية. وأضافت أن ألفاريز أند مارسال أرسلت المزيد من الأسئلة إلى البنك المركزي. لكن لم يتضح ما إذا كانت تشمل معلومات طلبتها من قبل.

وقال متحدث باسم البنك المركزي، ردا على طلب من رويترز للتعليق، إن البنك قدم جميع حساباته للتدقيق، لكنه أضاف أنه "لا يستطيع تقديم حسابات زبائنه، بموجب القانون لا باختياره".

وتابع أن العقد الموقع بين الشركة ووزارة المالية يخضع للقانون اللبناني، لذا "لا مفاجأة" في عدم إمكانية الكشف عن بعض المعلومات.

ولم يرد رياض سلامة حاكم مصرف لبنان على طلب للتعليق.

ونقلت وسائل إعلام محلية عن النائب إبرهايم كنعان، رئيس لجنة المال والموازنة في البرلمان اللبناني، قوله إن "العقد تحكمه القوانين اللبنانية التي تتضمن السرية المصرفية وإنه ينبغي تعديله"، لكنه لم يوضح كيف.

وكانت الحكومة قد وافقت في يوليو الماضي على تعيين ألفاريز أند مارسال لإجراء التدقيق الجنائي، والذي يشمل عادة فحصا دقيقا للسجلات المالية للمؤسسات وقد يرصد أي إساءة استخدام للأموال.

وبدء التدقيق هو واحد من متطلبات خارطة طريق فرنسية تحدد خطوات لضمان حصول لبنان على مساعدة دولية يحتاجها بشدة، وتساعد في إنهاء أزمة تمثل أكبر تهديد لاستقرار البلاد منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990.

كما يطالب صندوق النقد الدولي من خلال النقاشات التي يجريها مع السلطات اللبنانية بضرورة إجراء تدقيق محاسبي ومالي لميزانية مصرف لبنان المركزي من أجل تقييم أصوله والتزاماته.

وكان لبنان شرع في محادثات مع صندوق النقد في مايو لكنها توقفت في يوليو وسط خلافات بين الحكومة والأحزاب السياسية والبنوك على حجم الخسائر في القطاع المصرفي، المساهم الرئيسي في تمويل الدين العام الضخم.

وتدعو خارطة إصلاح وضعتها فرنسا إلى تطبيق قانون لحركة رؤوس الأموال يسانده صندوق النقد والشروع في تدقيق محاسبي للبنك المركزي وإطلاق إصلاحات لقطاع الكهرباء.

وقالت وزارة المالية حينها إن الخطوة الأولى ستكون تقديم ألفاريز "قائمة أولية بالمعلومات المطلوبة من مصرف لبنان" لوزير المالية في حكومة تصريف الأعمال المستقيلة غازي وزني. وقد خضع دور البنك إلى تمحيص دقيق منذ تفجرت الأزمة.

ولكن سرعان ما طفت على سطح الأزمة مظاهر لعرقلة التدقيق المالي حيث يشير خبراء إلى دور حزب الله في محاولة تشتيت الأنظار من خلال توجيه الرأي العام تارة نحو المصارف وطورا صوب عهد الحريري التي تعصف بلبنان والتي بان بالكاشف أن للحزب دورا أساسيا فيها.

وتشير الأوساط إلى أنه فضلا عن الموقف الغربي منه نتيجة سياساته الإقليمية وارتهانه للأجندة الإيرانية والذي يحول دون مد المجتمع الدولي يد العون للبنان، فإن حزب الله اليوم هو أحد أبرز المتورطين في تفشي وباء الفساد والهدر.

وتحت وطأة جبل من الديون، تعثر النظام المالي في لبنان في عام 2019 ومنعت البنوك زبائنها من الحصول على ودائعهم في حين راحت العملة المحلية تفقد قيمتها. وتخلف لبنان هذا العام عن سداد ديونه السيادية للمرة الأولى. وتفاقمت الأزمة جراء الانفجار القوي الذي وقع في أغسطس الماضي في مرفأ بيروت ودمر قطاعا كبيرا من المدينة.

وكشف مؤخرا نقيب أصحاب محطات المحروقات جورج البراكس عن عمليات تهريب لملايين اللترات من المازوت يوميا إلى سوريا قائلا "لم نعد نجد كميات لشرائها من السوق المحلية".

وقدر البراكس قيمة المحروقات المهربة بأنها تتجاوز 400 مليون دولار سنويا، ما يشكل استنزافا مضاعفا لخزينة الدولة المنهكة بطبعها ذلك أن مصرف لبنان المركزي يدعم مادة المازوت بنسبة تصل إلى 85 في المئة. وفي فضيحة أخرى سلط تقرير أعدته قناة "أم.تي.في" اللبنانية الضوء على تهريب أطنان من الطحين إلى الداخل السوري في الفترة الأخيرة. وأوضح التقرير أن سعر طن الطحين المدعوم من الدولة 150 دولارا، أما في سوريا فيبلغ حوالي 320 دولارا، وبنتيجة التهريب، فإن خزينة الدولة تتكبد خسائر بنسبة 85 في المئة.

وتعتبر المعابر غير الشرعية شريان حياة بالنسبة إلى حزب الله ذلك أنه إلى جانب تأمين تنقل مقاتليه من وإلى سوريا، فإنها توفر له تجارة مزدهرة تنعش خزينته المالية لاسيما في ظل العقوبات الأميركية، وتراجع الدعم الإيراني نتيجة الأزمة الاقتصادية التي يعيش على وقعها ذلك البلد.

حجب الحقيقة لمصلحة من؟

السودان يضاعف أسعار الوقود لسد فجوة الموازنة

اضطر السودان إلى رفع أسعار الوقود في محاولة لسد فجوة الموازنة حيث سيمكن ذلك من تقليص العجز، لكنه من المرجح أن يشعل لهيب الشارع نظرا للأوضاع الاجتماعية المتردية.

الخرطوم - رفع السودان أسعار الوقود المحلية إلى مثليها، الثلاثاء، في خطوة ستساعد على تقليص عجز الميزانية الآخذ بالاتساع، لكن من المؤكد أنها ستغضب العديد من مواطنيه الفقراء.

وقال وزير الطاقة والتعدين السوداني المكلف خيري عبدالرحمن في مؤتمر صحافي، الأربعاء، إن "الحكومة، التي أبقت أسعار الوقود ثابتة لفترة طويلة عند أحد أدنى مستوياتها في العالم، رفعت سعر التجزئة للديزل المنتج محليا إلى 46 جنيها (0.84 دولار) للتر من 23 جنيها".

وأضاف أنها رفعت سعر البنزين إلى 56 جنيها للتر من 28 جنيها. والجنيه السوداني مربوط رسميا عند 55 جنيها للدولار، لكن السعر في السوق السوداء بلغ الأربعاء، 235 جنيها.

ويعاني السودان من نقص حاد في الوقود، ويمكن رؤية السيارات في صفوف طويلة أمام محطات الوقود بالعاصمة الخرطوم، لكن تكلفة دعم أسعار الوقود تثقل كاهل الميزانية العامة.

وكانت مشاعر الاستياء تجاه طوابير شراء الوقود والخبز من بين العوامل التي أطلقت الانتفاضة التي أطاحت بحكم الرئيس السابق عمر البشير في أبريل 2019.

وستسمح الحكومة للمستوردين برفع سعر الوقود المستورد فوق سعر الوقود المنتج محليا بكثير، حيث سيمكنهم بيع الديزل مقابل 106 جنيهات للتر والبنزين بسعر 120 جنيها، حسبما ذكره الوزير. وكان الوقود المستورد يباع قبل ذلك بنفس سعر الوقود المحلي.

وقال الوزير إن أسعار الوقود المستورد ستخضع لمراجعة أسبوعية.

وكان السودان سمح في أبريل الماضي للقطاع الخاص والبنوك باستيراد الوقود لأغراض النقل والتعدين والصناعة.

ويرى خبراء سودانيون أن حكومة عبدالله حمدوك تقع الآن تحت سطوة صندوق النقد الدولي والجهات المقرضة، والتي تضع شروطا إصلاحية قاسية لتقدم خدماتها للدول.

ومنذ إقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب برفع السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بعد صرف التحويلات لتعويض ضحايا تفجيرات، تتطلع الخرطوم إلى تسريع إصلاح الاقتصاد لإقناع المانحين بتقديم الدعم المالي.

وكان السودان طلب من الصندوق في وقت سابق من العام الجاري، التدخل في برنامج إصلاح اقتصادي، وهو مطلب رئيسي لتخفيف الديون في نهاية المطاف على البلد الأفريقي، لصالح الصندوق والدائنين.

ووضعت الحكومة الانتقالية السودانية برنامجا محليا للإصلاحات يهدف إلى استقرار الاقتصاد، وإزالة التشوهات، وتحسين القدرة التنافسية، وتعزيز الحوكمة، يحقق في النهاية الحصول على تأشيرة تخفيف عبء الديون.

وتقضي خطة الإصلاح بإلغاء دعم الوقود الكبير لإفساح المجال للمزيد من الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك برنامج دعم الأسرة في السودان والإنفاق الصحي، كما سيتم توسيع القاعدة الضريبية من خلال ترشيد الإعفاءات الضريبية.

كما تعتزم السلطات اتخاذ تدابير تجاه سعر صرف موحد وإرساء إجراءات مقاصة في السوق في مقابل الحصول على التمويل الكافي من المانحين لدعم السكان من خلال الانتقال الصعب إلى اقتصاد قائم على السوق يعمل بشكل جيد.

وبدأ السودان بالتخلص من أعباء العشرات من شركات القطاع العام التي أصبحت حملا ثقيلا على الدولة الغارقة في أزمات اقتصادية ومالية لا حصر لها.

خيري عبدالرحمن

الحكومة أبقت أسعار الوقود ثابتة لفترة طويلة

وأعلنت لجنة سودانية يرأسها رئيس الحكومة الانتقالية عبدالله حمدوك عن خطة لتصفية العديد من شركات القطاع العام وخصخصة أخرى.

ويمر الاقتصاد السوداني بأزمة طاحنة، إذ يتجاوز التضخم نسبة 100 في المئة وتهوي العملة بينما تعمد الحكومة إلى طباعة النقود لدعم أسعار الخبز والوقود والكهرباء.

وأقرت الحكومة الشهر الماضي خطة لفتح تجارة الذهب المجزية أمام المستثمرين من القطاع الخاص، لتسمح لهم بمناولة جميع الصادرات وتولي النشاط بدلا من الدولة.

وأعلنت أيضا عن برنامج تجريبي لتحويل مبالغ نقدية مباشرة إلى الأشد احتياجا، بينما تحاول أن تخفف من التكلفة الباهظة لدعم الوقود.

وكان السودان عاجزا طيلة سنوات عن طلب الدعم من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بسبب ديون بنحو 1.3 مليار دولار لفائدة الصندوق.

طوابير سيارات بلا وقود

البنك المركزي التونسي يحث الحكومة على تقليص الإنفاق

تونس - دعا مروان العباسي محافظ البنك المركزي التونسي الأربعاء إلى خفض خطط الإنفاق، بعدما طلبت الحكومة من البنك شراء سندات خزانة لتمويل عجز مالي قياسي متوقع يعادل 14 في المئة من الإنتاج المحلي.

وأبلغ العباسي لجنة برلمانية أن البنك المركزي يمكنه تمويل الخزانة بنسبة ثلاثة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحد أقصى، مضيفا أنه سيحتاج موافقة البرلمان لشراء السندات.

ولم يذكر تفاصيل توضح مصدر نسبة التمويل التي ذكرها.

والأوضاع المالية في تونس شديدة السوء، إذ تتوقع الحكومة الآن أن يبلغ عجز الميزانية 14 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2020، وهي أعلى نسبة في نحو أربعين عاما، ويرجع ذلك إلى حد كبير لزيادة في الإنفاق بمقدار أربعة مليارات دولار لتخفيف تداعيات جائحة كورونا.

وقال العباسي "غير صحيح أن البنك يرفض مساندة جهود الدولة، ولكن البنك يرفض تطبيق إجراءات تزيد من تعميق الأزمة وقد تمس قوت التونسيين".

وطلبت الحكومة في الأسبوع الماضي من البنك المركزي شراء سندات لأول مرة، ومن المرجح أن يقلص موقف البنك خياراتها لتمويل العجز مما يضعها في أزمة مع استعداد البرلمان لمناقشة ميزانية معدلة للعام الحالي. وحذر البنك المركزي الثلاثاء من أن خطط الحكومة لمطالبته بشراء سندات خزانة تشكل تهديدا فعليا للاقتصاد بما في ذلك زيادة الضغط على السيولة وارتفاع معدل التضخم وضعف العملة المحلية.

وامتنع وزير المالية علي الكعلي عن الرد على أسئلة أرسلتها له رويترز بشأن موقف الحكومة من بيان البنك المركزي.

ويعاني الاقتصاد التونسي بسبب ارتفاع معدل الدين وتدهور الخدمات العامة ما تفاقم بفعل أزمة تفشي فايروس كورونا التي يشهدها العالم.

14

في المئة نسبة العجز في الميزانية والحكومة تعتزم شراء سندات خزانة لتمويل الفجوة المالية

وتسببت حالة من الضبابية السياسية هذا العام في تعقيد جهود حل هذه المشكلات.

وكان مجلس نواب الشعب التونسي (البرلمان) قد صادق الثلاثاء على قروض خارجية بإجمالي يتجاوز 400 مليون دولار، ستُوجّه لمجابهة تداعيات جائحة كورونا.

وصوّت البرلمان خلال جلسة عامّة على قرض من البنك الدولي بقيمة 190.5 مليون دولار.

وسيُخصص القرض لتمويل موازنة البلاد مباشرة لدعم برنامج إصلاحات مبرمجة لعامي 2020 و2021.